Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 922-937
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Foreign Trade Relations of the Regency of Tripoli with the Italian City-States during the Karamanli Era (1711–1835 AD)

Mohammed Asreeti Sgateeb Salem *
Department of History, Faculty of Arts, Bani Waleed University, Libya

العلاقات التجارية الخارجية لإيالة طرابلس الغرب مع الدويلات الإيطالية خلال العهد القرمانلي (1711-1835م)

محمد اسريتي شطيب سالم *
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: mohmmedsalem@bwu.edu.ly

Received: December 27, 2025	Accepted: January 27, 2026	Published: March 16, 2026

Abstract:
This study examines the foreign trade relations between the Regency of Tripoli and the Italian city-states during the Karamanli era (1711–1835). The research highlights the strategic importance of Tripoli's geographical location as a commercial hub connecting sub-Saharan Africa with European markets. It analyzes the diplomatic and legal frameworks, such as trade agreements and concessions, that governed interactions with states like Venice, Livorno, Genoa, Sardinia, and Naples. The findings indicate that salt was a primary export, especially to Venice, alongside livestock, ostrich feathers, and agricultural products. In return, Tripoli imported industrial goods, textiles, and minerals. The study concludes that while the Karamanli rulers maintained tight control over trade through taxation and regulations, these relations fostered continuous economic and cultural exchange despite periods of political tension and naval conflict.

Keywords: Foreign Trade, Karamanli Era, Regency of Tripoli, Italian City-states, Commercial Concessions.

الملخص
تتناول هذه الدراسة علاقات التجارة الخارجية بين إيالة طرابلس الغرب والدويلات الإيطالية خلال العهد القرمانلي (1711-1835م). يسلط البحث الضوء على الأهمية الاستراتيجية لموقع طرابلس الجغرافي كمركز تجاري يربط أفريقيا جنوب الصحراء بالأسواق الأوروبية. كما يحلل الأطر الدبلوماسية والقانونية، مثل الاتفاقيات والامتيازات التجارية، التي نظمت التعاملات مع دول مثل البندقية، وليفورنه، وجنوا، وسردينيا، ونابولي. وتشير النتائج إلى أن الملح كان من أهم الصادرات، خاصة إلى البندقية، إلى جانب المواشي وريش النعام والمنتجات الزراعية. في المقابل، استوردت طرابلس السلع الصناعية والمنسوجات والمعادن. وتخلص الدراسة إلى أنه بينما أحكم الحكام القرمانليون قبضتهم على التجارة من خلال الضرائب والتنظيمات، إلا أن هذه العلاقات عززت التبادل الاقتصادي والثقافي المستمر رغم فترات التوتر السياسي والنزاعات البحرية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، العهد القرمانلي، إيالة طرابلس، الدويلات الإيطالية، الامتيازات التجارية.

المقدمة:

تعود علاقة إيالة طرابلس الغرب بأوروبا إلى فترات قديمة جداً، ولم تكن هذه العلاقة ودية على الدوام، فقد شابها بين الحين والآخر بعض التوتر، حيث تعرضت طرابلس إلى العديد من حملات الغزو الأوروبية، كحملات فرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا) المتكررة على طرابلس خلال النصف الأول من القرن السادس عشر، والتي شهد بسط سيطرتها على طرابلس ما بين عامي 1510-1530م، وعاثوا في المدينة سلباً ونهباً، حتى تم طردهم بواسطة الأسطول العثماني الذي استجاب لرغبة الأهالي بعد استنجادهم بالسلطان العثماني (سليمان القانوني) سنة 1551م لتصبح طرابلس منذ ذلك الوقت إحدى ولايات الدولة العثمانية.

أما عن التواصل التجاري الأولي لإيالة طرابلس الغرب بأوروبا، فكان على الأغلب يتم عبر جزيرة صقلية، وبعض الجزر الأخرى التي فتحها العرب المسلمون خلال القرن التاسع الميلادي، هذا إذا ما استثنينا جزيرة مالطا بحكم قربها الشديد من سواحل الإيالة، وظلت هذه العلاقات قائمة في عهد النورمان الذين تمكنوا من وضع أقدامهم في الشمال الأفريقي وطرابلس ذاتها في القرن الثاني عشر الميلادي، وكان ميناء شياكا Sciacca الصقلي خاصاً بالسفن الأفريقيّة والطرابلسية خاصة التي ترد عليها باستمرار، واستمرت كثافة المبادلات بين الإيالة وجزيرة صقلية حتى في القرون التالية نظراً للقرب النسبي بينهما، والاهتمام المتزايد الذي كان لحكام صقلية بتلك الأقاليم [1].

وخلال فترة السيطرة العثمانية ومع تولي السلطان سليمان القانوني مقاليد الأمور، عمل على منح الامتيازات لبعض الدول الأوربية ومنها فرنسا وبريطانيا نتيجة لاتفاقيات سابقة بهذا الخصوص، وقد استفادت هذه الدول من هذا النظام في التجارة، خصوصاً في الرسوم الجمركية، فقد تم تخفيض هذه الرسوم على سلعها حيث أعفيت من دفع رسوم سفينتين كل سنة بموجب اتفاقية الامتيازات المعقودة سنة 1535م، في كافة أرجاء الدولة العثمانية، وحصلت إنجلترا على سبيل المثال على تخفيض بقيمة 5% بموجب اتفاقية سنة 1579م، وبموجب هذه الامتيازات استقرت جاليات أوروبية عديدة في مختلف الموانئ العثمانية ومن بينها إيالة طرابلس [2].

ومع تولي الأسرة القره مانلية للسلطة في طرابلس، ظلت هذه الامتيازات على حالها، باعتبار أن الإيالة تابعة للدولة العثمانية، وعمل حكام هذه الأسرة على تجديد هذه الامتيازات من خلال توقيع اتفاقيات، كانت تأتي في مقدمتها مصلحة الإيالة بالدرجة الأولى.

وبذلك أصبح للتجار الأوروبيين بفضل هذه الامتيازات نشاط ملحوظ في أسواق الإيالة، وقد اشتهر العديد منهم، فذكر على سبيل المثال التاجر المالطي زوزابي فتين، والتاجر السردیني سينسوبوي أنتوني، والتاجر النابولي سنسيتو، والتاجر التوسكاني جاكومو كربلا ... وغيرهم.

كما أن أبرز المناطق الأوروبية التي ارتبطت تجارياً مع إيالة طرابلس حسب ما ورد في سجلات محكمة طرابلس الشرعية، مالطا، ونابولي، وتوسيكانيا، وسردينيا، وجمهورية البندقية وأسبانيا، وفرنسا، وإنجلترا، ودول اسكندنافيا كالسويد، والدانمارك.

واستقبلت طرابلس بحكم موقعها العديد من التجار الأوروبيين، ولئن كان بعضهم قد اكتفى بالمرور في إطار تنقله ببضاعته، فإن المصادر تشير إلى أن بعضهم أقام في الإيالة وزاول نشاطه من خلالها، وتركزت الحركة التجارية بين إيالة طرابلس وأوروبا حول عدد من السلع والمواد المتنوعة سواءً المصدرة أو الموردة

([1]) إيتورى روس، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، 1911م، ص154.

([2]) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830م، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص209.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إليها، وكان أهم ما يصدر من طرابلس الأبقار وريش النعام وبيضه، والشعير والتمر، والزعفران والجلود والزيت... الخ، وتجدر الإشارة إلى وجود حركة مزدوجة كالحبوب، الأمر الذي بالإمكان تفسيره من خلال ظروف الإنتاج في الإيالة حسب السنوات من جهة، ومن جهة أخرى وضع مدينة طرابلس كمركز لإعادة توزيع ما يصلها من البلدان الأخرى، هذا فضلاً عن إمكانية وجود اختلاف في النوع والجودة بين ما يصدر من الحبوب وما يستورد منها، فتشير المصادر إلى تصدير كميات من القمح والشعير من طرابلس إلى بعض دول أوروبا كاليفورنة، ومرسيليا، وأسبانيا ومالطا في سنوات الخصب [3].
كما حرصت بعض الحكومات الأوروبية في اتفاقياتها مع الإيالة على تسجيل ما يفيد بالسماح لها بأخذ الحبوب من الإيالة كإنجلترا مثلاً [4].

دويلات المدن الايطالية:
طوال عهود التاريخ الحديث لم تكن إيطاليا إلا تعبيراً جغرافياً يطلق على الوحدات السياسية المعروفة بالدويلات الإيطالية، وظلت تعرف بهذا الاسم حتى بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، وكان لكل دويلة من هذه الدويلات نظاماً قائماً بذاته ولكل منها سياستها الخاصة ومن أهم أسباب انقسام إيطاليا إلى هذه الدويلات، هو انشغالها بالتجارة الشرقية الآتية من الهند التي كانت عاملاً هاماً في زيادة مواردها، وبالتالي في تعزيز مراكزها كدويلات مستقلة [5].
ولم يخل الأمر من بعض الصراعات التي كانت تقوم بين الفينة والأخرى بين هذه الدويلات من أجل السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية بأكملها، الأمر الذي استوجب تطبيق مبدأ التوازن في شبه الجزيرة للحد من تفوق أو سيطرة دويلة على شقيقاتها، وكان من نتاج ذلك احتفاظ كل دويلة بذاتيتها، واستقلت بعلاقاتها الخارجية، فكان لبعضها أسطولاً بحرياً ونشاطاً موفوراً في مجال التجارة الخارجية، وكونت علاقات تجارية مع البلدان المجاورة، ومنها إيالة طرابلس الغرب [6].
وشهدت الحركة التجارية بين إيالة طرابلس والدويلات الإيطالية ازدهاراً ملحوظاً منذ القرن السابع الميلادي، وتشير المصادر إلى أن موانئ صقلية كانت مزدحمة بالسفن التجارية القادمة من الشرق الأقصى، وازدهرت حركة الملاحة التجارية بين مملكة الصقليتين وطرابلس خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حيث عقدت نابولي معاهدة تجارية سنة 1477م، مع طرابلس وبموجبها أصبحت طرابلس تصدر إلى مملكة الصقليتين بعض البضائع كالمواشي والجلود والحبوب والتبر وريش النعام وغيرها من البضائع التي كانت تأتي إلي طرابلس من أفريقيا بواسطة تجار القوافل الذين كانوا يتخذون من الواحات الليبية مراكز تجارية، ومع ازدهار النشاط التجاري بين البلدين جاء إلى البلاد الكثير من تجار هذه الدويلات وفي مقدمتها البندقية [7].

أ- البندقية:
تعد علاقة طرابلس بالبندقية من أقوى العلاقات وأقدمها بالمقارنة مع الدويلات الإيطالية الأخرى، فهي تعود إلى القرن العاشر الميلادي وربما قبل ذلك، فقد كان التجار البنادقة يتاجرون مع مدن الشمال الأفريقي ومن

([3]) جورجيو كابوفين، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة عبدالسلام مصطفى باش آمام، مراجعة عمر محمد الباروني، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، د.ت، ص300.

([4]) رودولفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود وكمال الدين الجزوطلي، ط1، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1961م، ملحق الوثائق، ص9.

([5]) عبدالعزيز محمد الشناوي، أوربا في مطلع العصر الحديث، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1969م، 12، ص130، ص147.

([6]) عبدالعزيز الشناوي، المرجع السابق، ص147.

([7]) إبراهيم أحمد المهدوي، مصادر تاريخية ليبية في أرشيف نابولي، مجلة الوثائق والمخطوطات، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1986م، ص113، ص114.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بينها طرابلس، فكانوا يقومون بنقل الأخشاب والحديد والأسلحة إلى طرابلس، وذلك لحاجتها لهذه المواد خاصة في تصنيع السفن، واستطاع هؤلاء التجار تكوين علاقات ودية مع التجار والزعماء المحليين، وذلك من أجل استمرارية هذه العلاقة والتي لم تنقطع رغم الحروب التي كانت تثار بين الحين والآخر[8].

ومنذ النصف الأول من القرن السابع عشر، أصبحت علاقات طرابلس بالبندقية جيدة إلى حد كبير، وخاصة في عهد الوالي (محمد باشا الساقزلي*) فقد كانت سفن البندقية ترسو في ميناء طرابلس وهي محملة بالبضائع مثل الحرير والآلات الحربية والزجاج وقضبان الحديد والصلب، وتعود هذه السفن محملة بشحنات كبيرة من الملح من ملاحات زوارة، وقد كانت طرابلس في ذلك الوقت تكسب الكثير من الأموال نتيجة لتلك الحركة التجارية، وقام الوالي محمد باشا ببناء برج بالقرب من زوارة سنة 1642م، حيث خصص له حامية عسكرية مكونة من أربعين جندياً لحراسة هذه الحركة التجارية من الاعتداء عليها [9].

ويعتبر الملح من أهم المواد التي كانت تصدرها طرابلس إلى البندقية، والتي كانت قد تحصلت على امتياز استثمار ملاحات زوارة وملاحة البريقة وبونعمة، والتي يطلق عليها اليوم اسم (أبو كماش) منذ القرن الثالث عشر لشحنه من ميناء البريقة، وقد احتفظت البندقية بهذا الامتياز مدة خمسة قرون تقريباً عدا فترات بسيطة محدودة [10].

وعندما وصلت الأسرة القرمانلية للسلطة سنة 1711م، عمل حكامها على استغلال هذا المورد الهام الملح في كسب المزيد من الأموال ففي سنة 1724م، عمل أحمد باشا القرمانلي على تشجيع هذه التجارة، وذلك بأن أوفد وزيره محمد خوجه سفيراً إلى البندقية، لعقد العديد من الاتفاقيات التجارية بين البندقية وطرابلس، وقد أصدر مجلس الشيوخ في البندقية قراراً بتاريخ 19 يونيو 1736م، كلف بموجبه لجنة من حكماء التجارة الخمسة ** وعضوين إضافين بأن يعدوا صيغة تحتوي على مزايا وحوافز وامتيازات لدفع التجار إلى الاستفادة من المراكب الصالحة للتجارة مع الإيالة، وهي التي يكون بدلها من 70-80 قدماً، وقد تم تشجيع هذه المراكب بإعفائها من رسوم الخروج، ولا تدفع إلا نصف رسوم الدخول إلى موانئ الإيالة [11].

لقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين انتعاشاً كبيراً خلال العهد القرمانلي، وأصبحت أكثر نشاطاً وحيوية، وخلال هذه الفترة تم توقيع العديد من الاتفاقيات منها الاتفاقية الموقعة سنة 1763م، والتي يقدم بموجبها الجانب الطرابلسي إلى البندقية 2500 كيلة من أجود أنواع الملح سنوياً في مقابل 2500 سكوين*، وقد مُنح البنادقة حق احتكار الملح بحيث لا يجوز للإيالة أن تبيع أو تنقل أو تشحن الملح لأية جهة، ويبقى تحت التصرف المطلق للبندقية طوال مدة الاتفاق وهي عشرون سنة، وللبندقية الحق في أن تأخذ أو تترك الكمية

([8]) كاميللو مانفروني، العلاقة البحرية بين ليبيا وايطاليا – تاريخ البحرية الليبية، ترجمة إبراهيم المهدوي، مراجعة أحمد الجهاني، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص25.

* أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دارف المحدودة، لندن، 1984م، ص232.

([9]) كوستانزيو برنيا، طرابلس من 1510–1850م، ترجمة خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، (مصراته ،1983) م ، ص158.

([10]) إيتوري روسي، المصدر السابق، ص156، رودولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص31.

** حكماء التجارة الخمسة : كان هناك في البندقية مجلس خاص، يسمى مجلس الأمناء أو الحكماء الخمسة للتجارة، ويمثله كل من لورنزو مورسيني Loronzo morosini، وجيرولامو دي جاكومو قراد بينقو Giralomo di Giacomo Grdengo وأنتونيو كابيللو Antonio capello وألفيس كونتاريني Alvise cantarini، وبروسيرو فالمارانا prospero vamarana وهذا الاخير هو الذي عينه المجلس للتباحث مع الوفد الطرابلسي باسم بلاده في 19 أكتوبر 1763م، بازامة .محمد مصطفى، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر–عبدالرحمن آغا البديري 1720–1792م، ط 1، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، بنغازي، د.ت، ص80.

([11]) جورجيو كابوفين، المرجع السابق، ص48–49.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقررة، وتدفع مراكب البندقية عند دخولها موانئ الإيالة 3% ضريبة جمركية على البضائع بدلاً من 5%، وإذا ما غرقت سفينة من سفن البندقية على شواطئ الإيالة فلا يمكن المساس بأمتعتها أو بضائعها [12].
كذلك مكنت هذه الاتفاقية حكومة البندقية من احتكار تصدير الملح إلى بقية الدول في مقابل زوكيتي** واحد عن كل كيس، مما يعني أنه سيتوافر لحكومة طرابلس خلال هذه الفترة 50 ألف زوكيتي على الأقل، وهذا مبلغ لم تكن تحصل عليه الحكومة من قبل نتيجة عدم تنظيم حركة تصديره، وليس هذا فقط بل نصت الاتفاقية على حق طرابلس في شحن البضائع التي تشتريها من البندقية على السفن القادمة لأخذ الملح بدون مقابل، وهذا دخل إضافي لحكومة طرابلس، ووقع هذه الاتفاقية عن الجانب الطرابلسي الوزير الحاج عبد الرحمن البديري وهو سفير الباشا إلى البندقية وعن الجانب البندقي بروسبيرو فالمرانا [13].
وهذا الاتفاق من ناحية أخرى زاد من رغبة أهل البندقية في التقرب من حكومة طرابلس، لأن في وضعه موضع التنفيذ ربح وفير سيحققونه من وراء هذا الامتياز، وما من سبيل لذلك غير تتويجه بمعاهدة سلام، والتي من أجلها بدأت محاولة الاتفاق وهي رغبة يمكن أن ينم عنها التقرير الذي قدم به الجانب البندقي نصوص الاتفاقية إلى مجلس الأمناء الخمسة للتجارة، وتقدم بهذا التقرير بروسبيرو فالمرانا في نوفمبر 1763م، جاء فيه " أن مجلس الشيوخ تبنى المرسوم المؤرخ في 16 أكتوبر الماضي اقتراح مدير عام شؤون الملح واغتنام فرصة وجود الوزير الطرابلسي الحاج عبد الرحمن البديري في البندقية ... ولقد اتخذت الترتيبات على أن تلتزم الإيالة من جهتها برفض أي منافس بأية كمية، مع استخراج جبري لكميات من الملح سنوياً وبالسعر العادي والتحكم في استخراج كمية أكبر، لقد قرر مدير الملح أن احتياج البندقية يزيد سنوياً على 2500 موجو - وهو البوشل الإنجليزي - وهذا يساوي 8 جالونات أو 36 لتراً ونصف اللتر، ونص على هذه الكمية في المادة الأولى مع ذكر وحدة القياس أما المادة الثانية فقد حددت القيمة بسكوين واحد عن كل موجو، ودون أن يكون الدفع مقدماً كما حدث في وقت مضى، بل يدفع ألف سكوين فقط عند الحمولة الأولى، أما الباقي فيدفع خلال السنة دون قيود، ولتفادي الوقوف الطويل الذي تتعرض له المراكب في ذلك المرسى أثناء الشحن لما في ذلك من ضرر ينزل بهم واضطراب في الشحنات الأخرى، فقد اشترط في المادة الرابعة أن يكون صيفاً وشتاءً 2500 موجو على الساحل لطلب المراكب، أما المادة الخامسة فتشكل أهم نقطة في الاتفاق، ويخضع لها الباشا والإيالة بعدم السماح للآخرين ببيع أية كمية من الملح [14].
وتوضح الوثيقة التالية بيان حساب البندقية بشأن الملح مع إيالة طرابلس 50.000 كيلة من الملح الذي يجب على إيالة طرابلس تسليمه إلى البندقية بناء على العقد لمدة عشرين سنة بنسبة 2500 كيلة في السنة 1764-1784م، 24837 ملح من طرابلس فُرغ في ملاحات البندقية خلال العشرين سنة المذكورة 25163 الباقي 10.000 يضاف إليها عشرة آلاف كيلة بناء على اتفاق مع أمير البحر البندقي ناني . 35163 ما بقي تطلبه البندقية.
ملاحظة: يطرح منها ما قد ألقي في البحر وما غرق منه في السفن، 14 يونيو 1785م [15].

---

* سكوين: عملة كان يستعملها البنادقة في ذلك الوقت.

([12]) جورجيو كابوفين، المرجع السابق، ص63.

** زوكيتي : عملة أوروبية كانت مستعملة في البندقية آنذاك . انظر ، شرف الدين . إنعام محمد سالم، المرجع السابق ، ص 365.

([13]) اتفاقية الملح بين البندقية وطرابلس بتاريخ 19 أكتوبر 1763م ، وثيقة رقم (3) ، مادة (2) ، نقلاً عن بازامة ، محمد مصطفى ، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر، المرجع السابق ، انظر ملحق الوثائق ، ص 175.

([14]) تقرير بروسبيرو فالمرانا عن معاهدة الملح بتاريخ نوفمبر 1763م ، نقلاً عن كابوفين . جورجيو ، المرجع السابق ، وثيقة رقم (17) ، ص 354.

([15]) جورجيو كابوفين، المرجع السابق، الوثيقة رقم (36)، ص384.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وفي سنة 1764م، أي بعد سنة على توقيع الاتفاقية السابقة، قام الوزير عبد الرحمن البديري بزيارة إلى البندقية، ونجح هذه المرة في أن يعقد اتفاقية أخرى مع البندقية تم تصديقها سنة 1765م، وبموجبها أتيحت للبنادقة إمكانية افتتاح قنصلية في الإيالة، تمتلك كافة الحقوق الممنوحة للقنصليات الأخرى، كما اعترفت هذه الاتفاقية للقنصل البندقي بحقوق توازي حقوق القناصل الآخرين وسلطاتهم، وتضمن احترام سفن البندقية ورعاياها [16].

وكنتيجة لتميز هذه العلاقات وقوتها، فقد عمد التجار في البندقية إلى التقدم بطلب إلى مجلس حكماء التجارة الخمسة، لاتخاذ تدابير جديدة لتنمية التجارة مع طرابلس، وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي " إن الحركة التجارية المتزايدة كل يوم في أسواق البندقية مع ميناء طرابلس، يمكن زيادة نفعها إذا ما استخدمت سفن البندقية، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن ننكر أيضاً أن أية أمة تجارية يجب أن تعمل على التوسع في حركتها التجارية حتى تحت أعلام أجنبية، إذا ما تعذر التحرك بسفن تحمل العلم الوطني" [17].

وفي عهد علي باشا القرمانلي تم تجديد المعاهدة السابقة، سنة 1784م، وتم توقيع اتفاقية مُنح على أثرها الباشا امتيازاً جديداً خاصاً لاستغلال الملح من ملاحات زوارة، حيث التزم البنادقة بأن يدفعوا للإيالة مبلغ 6 آلاف زوكيتي وذلك زيادة على المبالغ التي كانت تُدفع للعمال الطرابلسيين العاملين في الملاحات، ثم قامت البندقية ببيع هذا الامتياز إلى إحدى شركات ميلانو التي استطاعت في سنة 1784م، تحميل 150 ألف قنطار، قامت بنقلها 33 سفينة شحن، وكان عقد الامتياز الذي أبرمته البندقية مع الإيالة، يخول لها احتكار استخلاص أملاح زواره لمدة 20 سنة [18].

إن المتتبع للعلاقات التجارية بين إيالة طرابلس والبندقية، يجد أنها قد مرت بفترات طويلة من التواصل والازدهار الاقتصادي، وتنوعت البضائع المتبادلة بين الطرفين، ويأتي الملح في مقدمة هذه الصادرات، والتي عقدت من أجله العديد من الاتفاقيات كما مر بنا سابقاً، على أن الملح لم يكن المادة الوحيدة المتبادلة بين الطرفين.

وجاء في وثيقة أرفقت بتاريخ 26 مايو 1770م، بتقرير قنصل البندقية في طرابلس أغوسطينو بيلاتو، وهي قائمة تستحق الاهتمام، وقد صدرت حسب النظام الأبجدي لجميع البضائع التي ترد سنوياً، أو التي تصدر من طرابلس مع إضافة جميع المصاريف التي تضاف إليها، وشرح الأوزان والمكاييل المستخدمة في الإيالة ومقارنتها بأوزان ومكاييل البندقية، وفيما يلي إدراج أسماء البضائع المستوردة والمصدرة:

أولاً / البضائع المصدرة من البندقية : صلب – إبر خاصة – إبر عادية – إبر فرنسية – إبر للأشرعة – سنارات – عنبر – عقيق أسود – فضة – زرنيخ – شب – أواني – فرش – قطاع – قلل – مراة – قنينات زجاجية – كشنيلة – خيام – قهوة – ورق – عقيق أحمر مستدير – مواسير بنادق – خرز زجاجي – سكاكين – مسامير – سدادات – قرفة – صناديق من خشب الجوز – مرجان – نسيج مقسى – أثواب مختلفة – خيوط – مناديل – أصواف – حديد سويدي – أصباغ أرجوانية – شمع أحمر – جدائل ذهبية – قرنفل – مكانس – أكواب – مبارد – مصابيح لليهود – أرفف – أعمدة خشبية – المن من النوع الجيد – شرائط – جوز هندي – ألواح زجاجية – نظارات – أقمشة مختلفة – مسدسات – فلفل – ريش للكتابة – قضبان رصاص – صفائح – وردات ماسية – أمواس للحلاقة – ألواح – عوارض خشبية – قضبان حديدية – سكر فرنسي.

ثانياً / البضائع المصدرة إلى البندقية :سنامكي – نحاس في أقراص وآخر مقطوع – جلد مدبوغ – إسفنج – أرياش بيضاء وسوداء – شمع أصفر – جلود قرمزية ومغربية – جلود أبقار – جلود ثعالب – تبر [19].

([16]) بروشين . ن . أ، المرجع السابق ، ص 130 ، روسي . إيتوري ، المرجع السابق ، ص 354.

([17]) أمناء الأسواق يطلبون من الحكماء الخمسة للتجارة اتخاذ تدابير جديدة لتنمية التجارة مع طرابلس ، بتاريخ 11 أبريل 1755م ، الوثيقة رقم (12) ، نقلاً عن كابوفين . جورجيو ، المرجع السابق ، ملحق الوثائق ، ص 269.

([18]) شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة، محمد عبدالكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، ط 3، بنغازي، 1994م، ص 335، ص 340.

([19]) جورجيو كابوفين، المرجع السابق، ص199–200.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويستنتج من هذه الوثيقة، أن الميزان التجاري كان لصالح البندقية، وذلك بالنظر إلى قلة الموارد التي تستوردها من طرابلس، وعلى الرغم من ذلك فالتبادل التجاري مع البندقية ظل في اضطراد مستمر.

ب – ليفورنه:

كانت لإيالة طرابلس علاقات تجارية نشطة مع دويلة ليفورنة، غير أن هذا التبادل التجاري لم يكن بنفس الحجم والقوة التي تمتعت به البندقية مع طرابلس، وربما يرجع ذلك إلى أن تجار ليفورنة لم تكن لهم السفن الكافية للتجارة، وغالباً ما كانوا يتاجرون بواسطة سفن أجنبية أخرى مما جعلهم خاضعين لربابنة تلك السفن.
وبلغت قيمة صادرات ليفورنة إلى إيالات الشمال الأفريقي، ومنها طرابلس خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ما بين 12.5% - 16% من مجموع صادراتها الخارجية، وأهم صادراتها إلى طرابلس تتمثل في المواد الأولية إلى جانب المنتجات الصناعية، كما لعبت المواد الأولية دوراً هاماً في وارداتها خاصة في صناعة النسيج حيث مثل الصوف أهم الواردات، أما المنتجات الزراعية (خاصة القمح والشعير) فلم تذكر في هذه الواردات [20].
كذلك استوردت طرابلس من ليفورنة مختلف أنواع الأقمشة الحريرية والصوفية والدمقس والورد والبارود والبنادق [21].
وقد لعب التجار اليهود دوراً رئيساً في هذه العلاقات بين ليفورنة وطرابلس، ونلمس ذلك من خلال ثلاث حالات أولها: وكلاء مفوضين "احتلت هذه العلاقات أهمية خاصة بالنسبة لحالة دومنتال الليفورني"، ثانيها : علاقات وسطاء "كالارتباط التجاري معززاً بعلاقات عائلية" ثالثها: علاقات شريك مع شريك" في إطار استراتيجية تجارة البحر المتوسط مع الشركة الأم بشمال أفريقيا وفروعها بليفورنة والشرق [22].
واحتكر هؤلاء التجار معظم تجارة ليفورنة، ويستوردون كل عام من هذه الميناء الحرة، التي كانوا يتمتعون فيها بحماية واسعة النطاق بضائع تبلغ قيمتها من 4-5 ملايين من الليرات [23].
وقدم سوق ليفورنه لهؤلاء التجار العديد من الخدمات، كما سمحت لهم وبطريقة ميسرة بنقل أرباحهم من الشرق عن طريق استيراد البضائع، وباستطاعتهم أن يعيدوا تصدير ما يستوردونه من إيالة طرابلس إلى مختلف موانئ البحر المتوسط أو لأوروبا الشمالية الغربية [24].
وانطلاقاً من ليفورنه كان التجار يقومون بإجراء عدة تمويلات رابحة بإنجلترا تحت ستار شراء أسهم بنك إنجلترا أو أسهم شركة الهند الشرقية، وبفضل هذه التعاملات تمتع تجار ليفورنه بمالية أكثر بكثير من تجار طرابلس لدرجة أن بعضهم مثل دافيد دومنتال وسلمون أبو درهم قد طلبا من طرابلس بعض المنتجات التي تحتاجها أوروبا، وفي أواخر القرن الثامن عشر تطور دور هؤلاء التجار، وظهر تجار جدد لهذه الحركة واحتلوا مكانة لا يستهان بها، وعملوا بالدرجة الأولى على التعامل بالقطع النقدية الفضية ثم الأسلحة، وهذا نتيجة عدم إمكانية إرسال بضائع تجد لها سوقاً في شمال أفريقيا وهم بذلك أدخلوا كما يبدو حركة المضاربات في هذه التجارة [25].

([20]) فيليني . جون ، ليفورنه وشمال أفريقيا في القرن الثامن عشر ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد مزدوج (7– 8) ، (تونس ، يناير 1977م) ، ص 125.

([21]) عمر علي ابن اسماعيل، إنهيار حكم الاسرة القرمانلية (1795–1835)م، ط 1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1966م، ص 189.

([22]) فيليني . جون ، المرجع السابق ، ص 126.

([23]) رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص 110.

([24]) فيليني . جون ، المرجع السابق ، ص 126.

([25]) المرجع والصفحة نفسها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لقد كانت الحركة بين موانئ طرابلس وليفورنه تشهد نشاطاً كبيراً بين الحين والآخر، وقد أشار القنصل السويدي جرا برج دي همسو في أحد تقاريره، إلى أن هناك 94 سفينة تجارية وصلت إلى ميناء طرابلس سنة 1240هـ - الموافق 1824م، من بينها 19 سفينة محملة بالبضائع قادمة من ميناء ليفورنه [26].
وكان للتجار سواء أكانوا أفراداً أو شركات دوراً كبيراً في هذا النشاط، ولعل أشهر هذه الشركات التي قامت بين بعض التجار، يرد ذكر إشارة لشركة كيكو وكنبوص، وهذه الشركة اختصت في تجارة الحبوب وخاصة القمح، فقد ورد في اليوميات إشارات متعددة لوصول عدة مراكب موسوقة بالقمح تابعة للشركة السالفة الذكر إلى ميناء ليفورنه [27].
ولئن بادر بعض التجار لممارسة نشاطهم عبر الشركات، فإننا نجد البعض الآخر ممن كان يتاجر بمفرده، وهناك من اتخذ بعض الوكلاء مارس من خلالهم نشاطه.
ومن خلال ما توافر من معلومات عن هؤلاء الوكلاء، أمكن ملاحظة أن بعضهم إما يهود أو أوروبيون، فقد كان الذمي إبراهيم خلفون وكيلاً للحاج أحمد أبو طبل في ليفورنه [28].
ويرد في سجلات محكمة طرابلس الشرعية ذكراً للتاجر عمر بن الحاج علي الأرزق، والذي كان شريكاً للذمي إبراهيم خلفون في عملية تصدير "حشيشة وهو نبات يستخدم في دباغة الجلود والصباغة إلى ليفورنه"، وكما ورد ذكر عمورة بن الكاتب وعبد الله الحداد [29].
وكانت معاملات عمر بن الحاج الأرزق مع ليفورنه في بداية القرن التاسع عشر، ويبدو بالرجوع إلى فترات سابقة أن عمر بن الحاج الأرزق قد ورث نشاطه التجاري هذا عن جده عبد الله الأرزق، إذ يرد ذكر هذا الأخير خلال سنوات 1760-1763م، في إطار دعوى رفعها ابنه علي يطالب فيها علي علس بثمن 19 قنطاراً و 50 رطلاً من الحديد باعها الحاج عبد الله [30].
وبالنظر في يوميات الفقيه حسن ودفتره التجاري يبرز بوضوح دوره في هذا النشاط، ففي إحدى المعاملات يذكر تسليمه مبلغ 50 محبوباً طرابلسياً للرايس خليفة الآبار، وتكليفه بإحضار سلع من ليفورنه، وفي سياق حديثه عن معاملاته مع هذه المنطقة، يذكر أيضاً تسليمه للرايس علي ابن الحاج مبلغ 4.5 محابيب طرابلسيات لإحضار بعض السلع [31].

ج- جنوا:
تعود العلاقات بين جنوا وإيالة طرابلس إلى سنة 1236م، حيث تذكر إحدى الوثائق أنه قد تم في العاشر من شهر يونيو من هذه السنة توقيع اتفاقية بين أبي زكريا* يحي (أمير أفريقيا) - هكذا كانت تسمى الولاية

([26]) روسي . إيتوري ، المرجع السابق ، ص 419.

([27]) حسن حسن الفقيه ، المصدر السابق ، ص 630.

([28]) المرجع والصفحة نفسها.

([29]) وثائق دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ليبيا، سجلات المحكمة الشرعية لسنوات (1722–1727)م، سجل المحكمة الشرعية رقم(2)، ص 48، ص 94.

([30]) المصدر نفسه، ص 58.

([31]) مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية، دفتر الفقيه حسن التجاري، بدون رقم صفحة.

* أبو يحيى زكريا اللحياني أحد الأفراد الحفصيين نادى بنفسه أميراً على أفريقيا أثر عودته من الحج، وزحف على تونس بجنده الذي استأجره ودخلها في نوفمبر 1311م ، وجلس على عرش الحفصية . انظر : ابن خلدون . عبد الرحمن ، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر وما عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ط (1) ، مؤسسة الأعلى ، (بيروت ، 1971م) ، ح (2) ، ص 325.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المتاخمة لحدود مصر من جهة الغرب – وقد توجه إليه كورادو دي كاستيلا سفير جمهورية جنوا، ولعل وجود سفير لهذه البلاد يدل على حسن العلاقات السياسية والتجارية بينها وبين إيالة طرابلس الغرب.
وقد تضمنت هذه الاتفاقية ثلاثة عشر مادة، حيث ورد في المادة الأولى من هذه الاتفاقية "أن للسفن الجنوية حق الرسو غير المقيد في أي ميناء من موانئ الإيالة سواء على الأرض أو البحر"، وجاء في المادة الثانية "استفادة كافة التجار الجنويين من جميع التسهيلات المعتادة التي كانت لهم"، وذلك كدليل على التجارة المزدهرة بين جنوا وإيالة طرابلس، كما يحق لأولئك التجار امتلاك الفنادق والأسواق التي تروق لهم، وبما يمكنهم من بيع البضائع أو تخزينها، كما يدفع هؤلاء 20% من قيمة المعادن التي يستخرجونها كرسوم، "ويقصد بالمعادن هنا الملح – الكبريت – النطرون، ولعل الأول من بينها هو المقصود لأنه المطلوب أوروبياً والأوفر على شواطئ الإيالة، ومن ضمن التسهيلات ما ورد في المادة السابعة التي نصت على "أن لا يدفع الجنويون أية عوائد على ما تحمله السفن التي يستأجرونها من طرابلس" وجاء في المادة الحادية عشرة "أن تجار جنوا لا يدفعون رسوماً عما يبيعونه في طرابلس في المزاد العام، أو بمساعدة شهود الجمارك أو بواسطة السماسرة المصرح لهم من السلطات الطرابلسية، وتعتبر الجمارك مسؤولة عن تحصيلها ممن يشتريها" وجاء في المادة الثانية عشرة "أما بالنسبة للقمح 5% فقط" في حين نصت المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية "على عدم السماح للجنويين بشحن قمح لأكثر من حمولة 5 سفن، وعليهم تقديم ضمانات بأن لا تفرغ الشحنة في أي مكان آخر غير جنوا، ولعل من أبرز التسهيلات المقدمة لهؤلاء التجار هي وجود فنادق خاصة بهم في كل المدن التي يترددون عليها لا يساكنهم فيها أحد، كما أن للجنويين الحق في إعادة أية بضاعة أتوا بها إلى طرابلس وبيعها في مكان آخر في حال كسدت هذه البضاعة، أو لم تشهد إقبالاً عليها في طرابلس [32].
واستمر العمل بهذه الاتفاقية طيلة الفترات اللاحقة حتى عهد الأسرة القرمانلية ولم تتعرض هذه الاتفاقية للإلغاء، على أنها لم تخل من التعديل والتجديد بين الفترة والأخرى بحسب نمو أو ركود هذه العلاقة.
وشهدت حركة التبادل التجاري بين إيالة طرابلس وجنوا نشاطاً كبيراً خلال العهد القرمانلي استيراداً وتصديراً، وشكلت المنسوجات أهمية كبرى في واردات جنوا من طرابلس وبصفة خاصة العباءات الزرقاء والحمراء، وقد ورد ذكر لعباءات إجدابيا المعروفة بجودتها وأناقتها ومتانة صنعها، بالإضافة إلى الصوف والحُصر وبضائع أخرى كالمواد التموينية والمنتجات الزراعية المختلفة وخاصة الزيت الخاص بصناعة الصابون، وكذلك ريش النعام والجلد والحبال والشمع والفواكه، وكانت جنوا تُصدر للإيالة الذهب (نقداً وسبائك)، والسفن وخشب البناء والنبيذ والمشروبات الروحية والمنسوجات الحريرية والقطن وتوابل الشرق [33].
وكانت سفن الجنويين تتردد باستمرار على موانئ الإيالة وهي محملة بالبضائع سواء كان ذلك تصديراً أو استيراداً، ففيما بين عامي 1827-1828م، على سبيل المثال، وصلت ميناء بنغازي 9 سفن تجارية تابعة للأسطول التجاري الجنوي ناهيك عن السفن التي استقبلها ميناء طرابلس في ذات الفترة، والتي تفوق هذا العدد بكثير [34].

د- سردينيا:
تميزت العلاقات بين دويلة سردينيا وإيالة طرابلس بعدم الاستقرار، فتارة تشهد هذه العلاقات تقارباً كبيراً، وتارة أخرى نجد الطرفين في حالة حرب مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق تحالف سردينيا مع بعض الدويلات الأخرى كنابولي أو الدولة البابوية، على أن الجانب التجاري لم يهمل حتى أثناء الفترات التي

([32]) محمد مصطفى بازاما، الدبلوماسية الليبية في القرن الثاني عشر–عبدالرحمن آغا البديري (1720–1792)م، ط 1، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، بنغازي، د.ت، ملحق الوثائق، ص 167، ص 169.

([33]) روسي . إيتوري ، المرجع السابق ، ص 158.

([34]) كاميللو مانفروني ، المرجع السابق ،C.PIZZA . op .cit . pp 65–66 .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تشهد عدم الاستقرار، ووقعت العديد من الاتفاقيات التجارية الهامة والتي كان يتم خرقها بين الحين والآخر بين كلا الطرفين.

وبدأت العلاقات الرسمية بين البلدين، منذ أن أعلن ملك سردينيا تفويض الأميرال الإنجليزي اكسموث نائب قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط على عقد معاهدة سلام وصداقة بين الملك فيكتور عما نويل ملك سردينيا ويوسف باشا القرمانلي والي إيالة طرابلس في 29 أبريل 1816م، واشتملت هذه المعاهدة، على أربع مواد أساسية ومادة إضافية، وقام اكسموث بتكليف القنصل الإنجليزي العام في طرابلس (هنمر وارنجتون*) Henmmer Warrington باعتباره وسيطاً بين البلدين [35].

وقد نصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على توطيد عرى الصداقة والسلام بين ملك سردينيا ووالي طرابلس، ورعاياهم وتأمين أملاكهم وأراضيهم، واحترام الباشا ورعاياه لرعايا سردينيا ومعاملتهم على قدم المساواة مع تجار إنجلترا، وأن تتمتع بجميع الامتيازات الممنوحة للدول الأخرى، في حين نصت المادة الثانية على حرية التجارة بينهما، وأن تخضع سفنهما للحجر الصحي في البلدين، وأن يتم التبادل القنصلي لتسهيل وتنظيم شؤون التجارة، وفي المادة الإضافية تعهد اكسموث نيابة عن ملك سردينيا بدفع مبلغ 4 آلاف دولار أسباني، كهدية قنصلية للباشا عند تعيين القنصل، وبدفع نفس هذا المبلغ عند تعيين قنصل جديد، وكلف اكسموث وارنجتون بإدارة أعمال هذه القنصلية، إلى جانب عمله الأصلي، إلى حين حضور القنصل المكلف من قبل حكومة سردينيا [36].

وفي يوم 2 نوفمبر 1816م، وصل إلى طرابلس قنصل سردينيا بارتولوميو بوكاردي كأول قنصل لبلاده في طرابلس، واستمر في منصبه حتى نوفمبر 1817م، حيث خلفه في هذا المنصب نائبه نينو موشينو هوغو والذي اختير فيما بعد قنصلاً لبلاده في كورفو فترك طرابلس وسلم القنصلية إلى ج.ب.بارودي الذي وصل طرابلس في 3 يوليو 1822م [37].

وخلال هذه الأعوام لم يحدث ما يعكر صفو العلاقات السلمية بين البلدين، إلى أن طلب القنصل بارودي من الكونت دلاتوري وزير خارجية بلاده السماح له بمغادرة الإيالة مؤقتاً والذهاب إلى مالطا بقصد العلاج، وسمح له بذلك على أن يخلفه أثناء غيابه قنصل صاحب الجلالة في كورفو السنيور (فوكس)، وقد انتهز بارودي فرصة قدوم فوكس الموجود في ذلك الوقت في صقلية، وعهد بشؤون القنصلية إلى السنيور هنريكو روسيني الوكيل القنصلي في بنغازي، والذي صادف وجوده في طرابلس في أعمال خاصة، وقدمه إلى يوسف باشا في أغسطس 1824م، وركب البحر متجهاً إلى مالطا، وأبلغ الكونت دلاتوري في نفس الوقت بالإجراءات التي اتخذها أما فوكس المكلف بأعمال القنصلية، فوصل طرابلس سنة 1825م [38].

وفي هذه السنة 1825م، بدأت العلاقات بين البلدين تمر بمرحلة من انعدام الثقة، فقد كان باشا طرابلس يعتقد أن مثل هذه التنقلات المؤقتة كانت بمثابة تغيير حقيقي للقناصل، وأن من حقه المطالبة بمبلغ 4 آلاف

---

* وارنجتون : هو ألفريد هنمر وارنجتون ، كان والده يعمل موظفاً في كنيسة بشمال ويلز ، ولد سنة 1778م ، ودخل الميدان العسكري وهو في سن السادسة عشرة برتبة ملازم في سلاح الفرسان ، رقيّ بعدها إلى رتبة مقدم وأرسل إلى أسبانيا وخاض معارك ضد فرنسا ، واشتهر بالعقيد وارنجتون ، ثم عين سنة 1814م ، قنصلاً لإنجلترا في طرابلس، وبقى بها حتى وفاته يوم 12 ديسمبر 1843م ، ودفن بالمقبرة التي منحها يوسف باشا سنة 1830ف للمسيحيين والموجودة الآن بشارع الشط بمدينة طرابلس. للمزيد انظر . الخباط . عبد الله خليفة ، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795–1832م ، ط(1)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، (طرابلس ، 1985م) ، ص 92.

([35]) برنيا . كوستانزيو ، المرجع السابق ، ص 258.

([36]) معاهدة يوسف باشا وملك سردينيا بتاريخ 29 أبريل 1816م ، وثيقة رقم (11)، نقلاً عن ميكاطي . رودولفو ، المرجع السابق ، ملحق الوثائق ، ص 41–42.

([37]) برنيا. كوستانزيو ، المرجع السابق ، ص 259.

([38]) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

دولار التي نصت عليها المادة الإضافية من معاهدة سنة 1816م، على اعتبار أن هذه التبديلات بمثابة تولية قنصل جديد، وأن من حقه الحصول على المبلغ المذكور، لذلك حدد مهلة لا تزيد عن الشهرين لدفع هذا المبلغ، وعندما انقضى الأجل ولم يتم الدفع، أصر على أن يتسلم فوراً مبلغ ألف دولار على الأقل، وكتب القنصل فوكس صكاً بهذا المبلغ على أن يُدفع في ليفورنه بعد 25 يوماً، غير أن حكومة سردينيا لم توافق على عمل فوكس هذا، وأخطرته بأن الصك سيدفع ولكن خصماً من مرتبه، وفي يوم 6 يونيو 1825م، وأمام إصرار يوسف باشا على الدفع حرر فوكس بعد أن استشار وارنجتون صكاً بقيمة 3 آلاف دولار أسباني تدفع في مرسيليا، ولكن حكومة سردينيا رفضت كل الحجج التي أبداها فوكس، وأصدرت أمرها بعدم دفع هذا الصك، وأمرت بعودة بارودي إلى فوراً [39].

تضايق الباشا كثيراً لهذا التصرف، وهدد بالقيام بعمل حاسم ضد سفن سردينيا، وفي 17 أغسطس أمر الباشا فوكس بعدم رفع العلم على دار القنصلية، وأنذره بأنه سوف يضع الحراسة على سفن سردينيا التي توجد أو تقترب من موانئ طرابلس، وعندما علمت حكومة سردينيا بذلك أمرت بأن يتوجه أسطولها إلى طرابلس، وأرسلت في 6 سبتمبر منشوراً إلى دبلوماسييها وقناصلها في الخارج تخبرهم فيها بأسباب الحملة وأهدافها، وفي 25 سبتمبر وصل الأسطول إلى شواطئ طرابلس بقيادة القائد سيفوري، حيث جرت مفاوضات في مقر القنصل الإنجليزي مع الحاج محمد بيت المال وزير الباشا، إلا أن هذا الأخير تقدم في اليوم التالي للمفاوضات بمطالب جديدة، تميل في جوهرها، إلى فسخ معاهدة سنة 1816م، وبذلك فشلت هذه المفاوضات، وهدد القائد سيفوري بأنه سوف يبدأ في الأعمال الحربية، إذا لم يتسلم في ظرف 4 ساعات اقتراحات معقولة، وعند انتهاء الأجل بدأ الأسطول بالقصف، وأثناء الليل نزل بحارة سردينيا في قواربهم، وقاموا بإشعال النار في سفينة كانت راسية بالقرب من القلعة، وكان لهذه المغامرة تأثيراً كبيراً، حتى أن يوسف باشا أسرع بطلب توسط وارنجتون للتوصل إلى اتفاق ودي، وتقرر في 30 سبتمبر أن تبقى معاهدة 1816م، سارية المفعول، وأثناء ذلك عاد القنصل بارودي لاستلام مهام منصبه وحصل الباشا مقدماً على الهدية الخاصة بالقنصل الجديد، الذي كان سيُرسل بعد 6 أشهر إذ عين السيد باولو نيجري Paolo Negri بمرسوم ملكي مؤرخ في 7 نوفمبر 1825م، قنصلاً عاماً لسردينيا، ووصل طرابلس في ديسمبر [40].

وهكذا عاد السلام والأمن بين البلدين، ونشطت الحركة التجارية وازدهرت في جو من الصداقة، وتوافد العديد من تجار سردينيا إلى طرابلس، وقام تجار طرابلس بالسفر إلى سردينيا وبلغت عدد السفن السردينية التي وصلت موانئ الإيالة ما بين عامي 1827-1828م، 9 سفن تجارية محملة بمختلف أنواع البضائع [41].

ومن مظاهر هذا التعاون التجاري والتواجد السردیني في طرابلس، ما جاء في إحدى الرسائل التي وجهها يوسف باشا إلى قنصل سردينيا بتاريخ 18 رمضان سنة 1247هـ - 1831م، والتي بدأها بعبارة (محبنا قنصل سردينيا) وجاء في هذه الرسالة "أنه على القنصل أن يطلب من جميع رعاياه بأن يتقيدوا بكل ما يتم إصداره من أوامر للأهالي، وخاصة فيما يتعلق بتغيير أو سك عملة جديدة، وإنزالها إلى الأسواق، وأنه من يرغب عن هذا النهج فإنه معرض لمغادرة الإيالة" [42].

هـ - نابولي:

تميزت علاقة نابولي بإيالة طرابلس الغرب خلال الفترة قيد الدراسة بعدم الاستقرار، ولذلك لم ترق الحركة التجارية بينهما إلى مستوى التبادل التجاري مع الدويلات الإيطالية الأخرى مثل البندقية وسردينيا مثلاً،

([39]) رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص 186.

([40]) المرجع نفسه ، ص 187–189.

([41]) C.PIZZA . op .cit . pp 65–66.

([42]) رسالة يوسف باشا إلى قنصل سردينيا 18 رمضان 1247هـ – 1831م ، وثيقة رقم (18) نقلاً عن رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ملحق الوثائق ، ص 59.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتميزت علاقة طرابلس مع نابولي بالتوتر والتهديد العسكري بين الطرفين من حين إلى آخر، وعلى الرغم من عقد معاهدات السلام بينهما.
وقد بدأت المناوشات منذ عهد أحمد باشا القرمانلي، أي منذ وصول الأسرة إلى الحكم في طرابلس وحتي نهاية حكمها، على الرغم من مدها يد العون لحكومة أحمد باشا في بداياته عندما سارعت بدفع 14 ألف قرش كتعويض عن الزورق الذي أخذه دي جويون في فبراير سنة 1729م، فضلاً عن 7 آلاف قرش أخرى، كما أرسل ملك نابولي هدايا ثمينة شملت آنية فضية وأقمشة وأسلحة تبلغ قيمتها حوالي 20 ألف قرش [43].
وشهدت فترة حكم علي باشا القرمانلي ازدهاراً ملحوظاً في حركة التبادل التجاري بين البلدين، ففي تقرير للقنصل (بيترو سولير) إلى حكومته في نابولي في يناير 1790م، يذكر فيه أن أهم ما كان يصدر خلال هذه الفترة إلى نابولي من إيالة طرابلس الجلود المدبوغة والجلود المغربية والزيت والذي كان يمثل المنتج الأساسي لهذه الإيالة خلال هذه الفترة وعود السنامكي وهو من المنتجات الأفريقية، إلى جانب كميات كبيرة من الأصواف والإسفنج، وكذلك بعض المنتجات الزراعية كالحبوب، والزعفران وبعض أنواع البقوليات، أما أهم واردات الإيالة من نابولي فيجملها التقرير في الأخشاب والألواح، ومصابيح الإنارة وبعض بالات الملابس وبعض الصناديق من الأقمشة الحريرية، وأصناف أخرى من السلع الأقل أهمية بما في ذلك أدوات ومعدات حديدية ومرايا، كما تستورد طرابلس ألواح خشب الجوز وكذلك الحديد السويدي والأقمشة العادية، والتي تعيد طرابلس تصديرها إلى أفريقيا، وخاصة أقمشة الساتان إلى جانب العديد من الأواني والأسلاك النحاسية، وأسلاك الحديد والقصدير، والرصاص وورق الكتابة وورنيش الصقل، وقد سيطر التجار اليهود على معظم هذه التجارة تصديراً واستيراداً [44].
غير أن هذه العلاقات الطيبة بين حكومة نابولي وإيالة طرابلس لم تستمر طويلاً، فقد عادت المناوشات من جديد، ولجأت هذه المرة حكومة نابولي إلى القنصل الإنجليزي وارنجتون التوسط لدى يوسف باشا لمنع سفنه من اعتراض سفنها التجارية، وكلف وزير خارجيتها الماركيز دى شيرشيللو للاتصال بوارنجتون للتوسط لدى الباشا، وذلك لمنح رعايا نابولي نفس المزايا الممنوحة لرعايا صقلية، بموجب الهدنة المعقودة بينها وبين الإيالة، واعتبار مملكة نابولي إحدى المملكتين التابعتين لأمير واحد مع مملكة صقلية، وتحمل سفنها نفس العلم الذي تحمله السفن الصقلية، كما طلب ملك نابولي من وارنجتون القيام بمهام قنصلية نابولي أسوة بمهام قنصلية صقلية، وطلب منه تمديد الهدنة بين الباشا ومملكة صقلية ونابولي حتى عام 1816م [45].
اعتبر يوسف باشا أن الهدنة المعقودة مع صقلية سنة 1812م، لا تشمل مملكة نابولي على اعتبار أنه لم يتم إبرام اتفاق معها، ولذلك لم يمنع بحارته من اعتراض وتفتيش السفن النابولية، وقد تمكن هؤلاء البحارة من الاستيلاء على سفينة ومركب محملين زيتاً وحريراً وإحضارهما إلى طرابلس، وكان ذلك في 21 يوليو 1815م، وبناء على ذلك تقدم وزير خارجية مملكة الصقليتين (صقلية ونابولي) إلى وارنجتون يطلب منه التوسط لدى يوسف باشا لإرجاع السفينتين وبضائعهما إلى حكومة نابولي، كما أوضح وزير خارجية المملكة أنه على استعداد لدخول حرب ضد الباشا في حالة استمرار سفنه باعتراض سفن مملكة الصقليتين [46].
كان هذا التهديد بمثابة إعلان حرب ضد الباشا، الذي استدعى وارنجتون وأبلغه أن هذا التهديد يسئ إلى العلاقة بين البلدين، وطلب منه إبلاغ الأمر إليها، غير أن وزير خارجية الصقليين أعلن أنه لا توجد حالة

([43]) المرجع نفسه، ملحق الوثائق ، ص 64.

([44]) أ.محمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا (1795–1835)م رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1996م، ص 285.

([45]) الخياط . عبد الله خليفة ، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795–1823م ، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة الفاتح ، كلية التربية ، (طرابلس ، 1983م) ، ص 91.

([46]) الخياط . عبد الله خليفة ، المرجع السابق ، ص 92.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حرب بين الطرفين، وجاء ذلك في رسالة بعث بها إلى وارنجتون في 30 ديسمبر 1815م، وكلفه في الوقت نفسه بالدفاع عن مصالح رعاياه في كل الأحوال والظروف، وقد نجح وارنجتون في إقناع الباشا بوضع السفينتين وبحارتهما تحت إشرافه كأمانة حتى تم إطلاق سراحهم مقابل إطلاق 16 بحاراً طرابلسياً كانوا قد أسروا من قبل بحارة نابولي [47].

وشهدت العلاقات التجارية بعد هذه الحادثة نوعاً من التحسن، وعادت السفن التجارية المحملة بالبضائع تجوب البحر المتوسط بين موانئ نابولي وإيالة طرابلس في نهاية سنة 1816م عرضت حكومة نابولي على يوسف باشا عن طريق وارنجتون، بيع كمية من البارود الذي يستعمل حربياً وبسعر مخفض، وتركت للباشا حرية اختيار طريق دفع الثمن، إما دفعة واحدة أو على دفعات، كمساعدة منها إلى حكومة طرابلس على أثر تحسين العلاقات بين البلدين، كما قامت بتزويدها بكميات كبيرة من قضبان وسبائك الفضة [48].

وفي سنة 1828م، عاد التوتر من جديد في العلاقات بين البلدين، والتي تدهورت بسبب امتناع حكومة نابولي عن دفع المبلغ المتفق عليه سنوياً في حالة تعيين قنصل جديد، أو تولي السلطة ملك جديد، ففي هذه السنة توفى الملك فرديناند وتولى ابنه فرانشيسكو العرش، فطلب الباشا من القنصل إبلاغ الملك الجديد أن جلوسه على العرش يتحتم تجديد معاهدة الصداقة، وإرسال هدية كما نصت معاهدة سنة 1816م، فحاول القنصل التنصل من هذا الالتزام، وعمل على إقناع الباشا بالتخلي عن طلبه، في الوقت الذي يصر فيه الباشا على إرسال الهدية، ولكن حكومة نابولي لم ترض بذلك واستغل يوسف هذا الخلاف، وأرسل أسطوله بحثاً عن مراكب نابولي لإجبارها على تجديد المعاهدة [49].

وفي مقابل هذا التهديد، قامت حكومة نابولي بإرسال حملة ضخمة لتهديد طرابلس، وذلك للتخلص من دفع الإتاوات للإيالة، وكانت هذه الحملة بقيادة) سوزاكارفاCarfa) (Soza ، وما إن وصلت الحملة إلى طرابلس حتى طلب قائدها من القنصل وارنجتون التوسط لدى الباشا لإحلال السلام بين البلدين، غير أن هذه الوساطة فشلت، وقامت القوات النابولية بقصف طرابلس، وبسبب بُعد المسافة لم تؤثر هذه القذائف في أسوار المدينة، حينها خرج الأسطول الطرابلسي إلى عرض البحر، واستطاع أن يجبر الحملة على الانسحاب ليلة 28 أغسطس 1828م، وبعد هذا الفشل رضخت نابولي لطلبات الباشا، وبعد وساطة من القنصل الفرنسي روسو* الذي أناب عن نابولي في هذه المفاوضات تم التوصل إلى عقد معاهدة سلام في 28 أكتوبر 1828م [50].

غير أن هذه المعاهدة لم تستمر طويلاً، فقد أخذت نابولي تماطل في تنفيذ بنود المعاهدة، والتي أدركت أنها في غير صالحها، وعندما أدرك الباشا ألاعيب حكومة نابولي أصدر أوامره لبحارته بالتصدي لسفن نابولي وأمام إصرار الباشا على ذلك لجأت حكومة نابولي إلى إنجلترا للتدخل للتوصل لعقد اتفاق جديد يكون أقل

([47]) المرجع نفسه ، ص ، 94–95.

([48]) المرجع نفسه ، ص 105، رودولفو ميكاكي ، المرجع السابق ، ص 31.

([49]) محمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا (1795–1832م) ، المرجع السابق ، ص 294.

* روسو : ج . ب . روسو قنصل فرنسا بطرابلس في الفترة ما بين 1825–1831م ، وكان من المستشرقين المعروفين ، وعلى معرفة واسعة بأحوال العالم الإسلامي ، وكان قنصل لفرنسا في مدينة البصرة العراقية سنة 1807م ، والسكرتير بالبعثة الفرنسية بطهران في سنة 1807م ، ثم القنصل العام في حلب سنة 1808م ، ثم ببغداد سنة 1814 ، وأخيراً القنصل العام لفرنسا في طرابلس ، والذي وصلها يوم 30 يوليو 1825م ، وتمكن من خلال عمله من تعلم اللغة العربية ما مكنه من الاتصال بيوسف باشا مباشرة دون الحاجة إلى مترجمين ، للمزيد : انظر عبدالجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816–1817)م، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986م، ص 265.

([50]) محمد الهادي أبوعجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية (1711–1835)م منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ص 359–360.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عبئاً من الاتفاق السابق وأثمر هذا التدخل عن عقد مفاوضات جديدة تمخضت عن عقد معاهدة 1829م، فكانت متوازنة في شروطها، ولقيت قبولاً من الطرفين، وهكذا عاد السلام بين البلدين، وإن كان قد اتسم بعدم الاستقرار، إلا إن كلا الطرفين قد حاول أن يلتزم بنصوص تلك المعاهدة، ولذا لم يحدث ما يعكر السلام خلال بقية حكم الأسرة القرمانلية [51].

و- توسكانيا:

كان لها كغيرها من الدويلات الإيطالية نشاطاً تجارياً مع إيالة طرابلس وخاصة في فترة العهد القرمانلي، على الرغم من أن هذا النشاط لم يتمتع بالاستمرارية اللازمة كغيرها من الدويلات، وكان هذا النشاط مرتبطاً بالعلاقات السياسية المستقرة حيناً والمتوترة أحياناً أخرى.

ارتبطت العلاقات التجارية بين توسكانيا وطرابلس من خلال ميناء ليفورنه، وازدادت هذه الروابط خاصة بعد توقيع معاهدة سنة 1821م، ومن خلالها تم تعيين جيوفاني روسوني قنصلاً عاماً لها في طرابلس، ليرعى مصالحها هناك، وقام روسوني بدوره بتعيين أخيه هنريكو نائباً عنه في بنغازي، مما يدل على أن هذه الفترة قد شهدت نشاطاً تجارياً هائلاً بين البلدين [52].

وقد تم الاتفاق في المعاهدة السالفة الذكر، والموقعة أواسط رجب 1236هـ - الموافق 1821م، بين يوسف باشا وتوسكانيا على توثيق عُرى الصداقة والسلام القديمة وتأكيدها بواسطة القنصل الإنجليزي وارنجتون، والذي ناب فيها عن حاكم توسكانيا أثناء التوقيع، واشتملت هذه المعاهدة على اثنى عشر مادة تعهد فيها الطرفان بالترخيص لتجار البلدين بدخول بلاد الآخر ماداما يحملان جوازاً معترفاً به، وأن يدفع التجار الرسوم الجمركية حسب قوانين البلاد مع الخضوع التام والكامل لقوانين الحجر الصحي، وإجراءاته، كما سمحت هذه المعاهدة لقنصل توسكانيا برفع علم دولته على منزله، والسماح لرعاياه بأداء شعائرهم الدينية، إلى جانب خضوع السفن التجارية لنظم البيع والشراء المتبعة في كل دولة مع مراعاة حقوق رعايا التجار، إلى جانب بعض المواد الأخرى ذات الطابع السياسي [53].

وبفضل هذه المعاهدة زاد التبادل التجاري بين الطرفين، فبلغ عدد السفن التوسكانية الداخلة إلى ميناء بنغازي سنة 1828م 22 سفينة، ناهيك عن السفن التي كانت تتوافد على ميناء طرابلس، وهي بلا شك أكثر من هذا العدد بكثير، نظراً لتواجد مراكز السلطة ووفرة الأسواق و التجار من مختلف البلدان، مما يدل على زيادة النشاط بين البلدين [54].

كذلك أقام عدد كبير من تجار توسكانيا حوانيتاً لهم في أسواق طرابلس، مثل سوق الرباع وغيره على أن المصادر تغفل عن ذكر أسماء هؤلاء وكذلك عن نوع النشاط التجاري الذي كانوا يقومون بممارسته، ويذكر صاحب اليوميات أنه في سوق الرباع الجديد كان يوجد هناك ثلاثة حوانيت لكبار التجار التوسكانيين لعل أشهرهم كاستلليني بيلاقرينو [55].

([51]) محمد الهادي أبوعجيلة، المرجع السابق ، ص 362-363.

([52]) Pizza.C .op.cit . p 61.

([53]) معاهدة يوسف باشا مع توسكانيا أواسط رجب 1236هـ - 1831م ، وثيقة رقم (13)، نقلاً عن رودولفو ميكاكي، المرجع السابق ، ملحق الوثائق ، ص 44-50.

([54]) C. PIZZA. op.cit.p65.

([55]) حسن حسن الفقيه، المصدر السابق ، ص 350، Dyer . M .The foreign trade of wstren libya (1750-1830) .p 366.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاتمــة:

1. لاحظت الدراسة أن وجود ماء صالح لرسو السفن ووجود أسطول (حربي – تجاري)، ساعد الإيالة على تسيير رحلات تجارية من وإلى الإيالة مما أدى إلى تنوع السلع والأسعار.
2. بينت الدراسة أن زيادة حجم التبادل التجاري بين إيالة طرابلس والعالم الخارجي، قد حتم عليها الاهتمام بتطوير أسطولها السابق العسكري والتجاري، بل وأضافت إليه سفناً جديدة، وأقامت لذلك داراً لصناعة السفن مستفيدة من بعض الخبرات الأجنبية والإسبانية خاصة.
3. كشفت الدراسة أن حكام الأسرة القرمانلية، ومن منطلق وعيهم التام بمدى أهمية النشاط التجاري البحري، وأهمية عوائده، قد وجهوا عنايتهم إلى وضعه والعاملين به تحت سيطرتهم، واتخذت هذه السيطرة عدة مظاهر، منها الإشراف على سير الحركة التجارية بفرض مجموعة من التنظيمات الخاصة بهم، ومنها عملية فرض الضرائب المتنوعة التجارية وغير التجارية، والتي منعت التراكم المالي لدى التجار، مما ساهم في تقويض إمكانية قيام طبقة تجارية.
4. أظهرت الدراسة أنه على الرغم من سيطرة السلطة على النشاط التجاري، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور عدد من الأهالي الأثرياء خاصة المشتغلين في الموانئ، وإن كان عددهم قد ظل بسيطاً، ولم يتمكنوا من مواصلة الربح وبالتالي من التمتع بامتيازات الطبقة الوسطى المتاجرة، بل انتهى بهم الحال إلى التدهور، وأصبح بذلك أبناء البلاد يمثلون طبقة شعبية كبيرة خاضعة لحكام يمكن اعتبارهم من الطبقة الإقطاعية.
5. أوضحت الدراسة أن النشاط التجاري البحري، قد زاد من التواصل المستمر بين الإيالة والمدن الأوروبية، وفي مقدمتها الدويلات الإيطالية، إلى جانب تواصلها مع المناطق العربية، كما ظلت طرابلس محطة رئيسة لقوافل الحجيج الكبيرة الوافدة من المغرب العربي وقد كان وصول هذه القوافل إلى طرابلس من المشاهد السنوية الرائعة، كما كانت إقامتها عدة أيام فرصة لنشاط علمي وتجاري كبير، حيث كانت تشتري الحرير الإيطالي والمصنوعات الزجاجية البندقية وغيرها من المستوردات المتوافرة في أسواق الإيالة، وتبيع ما تحمله من خيوط القطن والحرير والعقاقير والتوابل وغيرها من الأشياء المجلوبة من الشرق والغرب.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع

[1] إيتورى روس، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط2، الدار العربية للكتاب طرابلس، ليبيا، 1911م.

[2] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830م، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

[3] جورجيو كابوفين، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة عبد السلام مصطفى باش امام، مراجعة عمر محمد الباروني، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، د.ت.

[4] رودولفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود وكمال الدين الجزوطلي، ط1، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1961م.

[5] عبدالعزيز محمد الشناوي، أوربا في مطلع العصر الحديث، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1969م.

[6] إبراهيم أحمد المهدوي، مصادر تاريخية ليبية في أرشيف نابولي، مجلة الوثائق والمخطوطات، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 1986م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[7] كاميللو مانفروني، العلاقة البحرية بين ليبيا وايطاليا - تاريخ البحرية الليبية، ترجمة إبراهيم المهدوي، مراجعة أحمد الجهاني، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.
[8] أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دارف المحدودة، لندن، 1984م.
[9] كوستانزيو برنيا، طرابلس من 1510-1850م، ترجمة خليفة التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، 1983م.
[10] بازامة، محمد مصطفى، الدبلوماسية الليبية في القرن الثامن عشر - عبد الرحمن آغا البديري (1720-1792)م، ط1، مكتبة قورينا للنشر والتوزيع، بنغازي، د.ت.
[11] شرف الدين، إنعام محمد سالم.
[12] بروشين، ن .أ.
[13] شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، ط3، بنغازي، 1994م.
[14] فيليني، جون، ليفورنه وشمال أفريقيا في القرن الثامن عشر، المجلة التاريخية المغربية، عدد مزدوج (7-8)، تونس، يناير 1977م.
[15] عمر علي ابن اسماعيل، إنهيار حكم الاسرة القرمانلية (1795-1835)م، ط1، مكتبة الفرجاني، طرابلس ليبيا، 1966م.
[16] حسن حسن الفقيه.
[17] وثائق دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ليبيا، سجلات المحكمة الشرعية لسنوات (1722-1727)م، سجل المحكمة الشرعية رقم.(2)
[18] دفتر الفقيه حسن التجاري، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، شعبة الوثائق والمخطوطات العربية.
[19] ابن خلدون، عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر وما عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1971م.
[20] الخياط ، عبد الله خليفة، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795-1832م، ط1 المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985م.
[21] C.PIZZA. op.cit
[22] محمد سعيد الطويل ، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا (1795-1835م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، 1996م.
[23] عبدالجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (1816-1817)م، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1986م.
[24] محمد الهادي أبوعجيلة ، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية (1711-1835)م، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م.
[25] Dyer, M., The foreign trade of western libya (1750-1830).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).